

# الصَّحِيحُ مِنَ الْأَخْبَارِ

المُجْتَمَعُ عَلَى صِحَّتِهِ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ

لأبي بكر مُحَمَّد بن عَبْدِ اللَّهِ الْجَوَزَقِيّ

(ت ٣٨٨هـ)

تحقيق

الدكتور علي حُسين البَوَّاب

مَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِ  
ناشرون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م

مكتبة الرشد - ناشرون

المملكة العربية السعودية - الرياض

شارع الأمير عبد الله بن عبد الرحمن (طريق الحجاز)



ص.ب. ١٧٥٢٢، الرياض: ١١٤٩٤ - هاتف: ٤٥٩٣٤٥١ - فاكس: ٤٥٧٢٢٨١

E-mail: alrushd@alrushdryh.com

Website: www.rushd.com

فروع المكتبة داخل المملكة

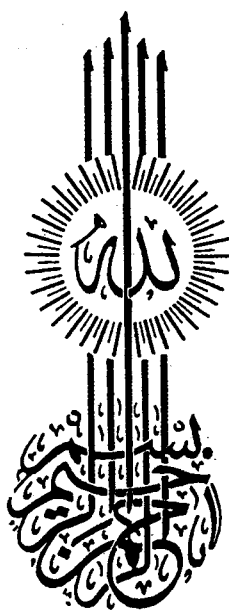
الرياض: فرع طريق الملك فهد - هاتف: ٢٠٥١٥٠٠ - فاكس: ٢٠٥٣٣٠١  
فرع مكة المكرمة - شارع الطائف - هاتف: ٥٥٨٤٠١ - فاكس: ٥٥٨٢٥٠٦  
فرع المدينة المنورة - شارع أبي ذر الغفاري - هاتف: ٨٢٤٠٦٠٠ - فاكس: ٨٢٨٢٤٢٧  
فرع جدة - مقابل ميدان الطائفة - هاتف: ٦٧٧٦٢٣١ - فاكس: ٦٧٧٦٢٥٤  
فرع القصيم بريدة - طريق المدينة - هاتف: ٣٢٤٢٣١٤ - فاكس: ٣٢٤١٣٥٨  
فرع أبها - شارع الملك فيصل - تلفاكس: ٢٣١٧٣٠٧  
فرع الدمام - شارع الخزان - هاتف: ٨١٥٠٥٦٦ - فاكس: ٤٨١٨٤٧٣  
فرع حائل - هاتف: ٥٢٢٣٢٤٦ - فاكس: ٥٦٦٢٢٤٦  
فرع الأحساء - هاتف: ٥٨١٣٠٢٨ - فاكس: ٥٨١٣٠١٥

مكاتبنا بالخارج

القاهرة - مدينة نصر - هاتف: ٢٧٤٤٦٠٥ - موبايل: ٠١-١٦٢٢٦٥٢  
بيروت - هاتف: ٠١/٨٥٨٥٠١ - موبايل: ٠٣/٥٥٤٣٥٢ - فاكس: ٠١/٨٥٨٥٠٢

# الصَّحِيحُ مِنَ الْأَخْبَارِ

المُجْتَمَعُ عَلَى صِحَّتِهِ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربَّ السَّمَوَاتِ والأَرْضِ وربَّ العَرْشِ العظيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ سيِّدِ الأوَّلِينَ والآخِرِينَ، وأفضلِ خلقِ الله أجمعين، بعثه الله تعالى رحمةً للعالمين، لِيُظْهِرَهُ على الدِّينِ كُلِّهِ ولو كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ.

إِنَّ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الذي لَا يَنْطِقُ عن الهوى - المَصْدَرُ الثاني من مصادر ديننا القَوِيم، بعدَ كتابِ الله المحفوظِ من ربِّ العالمين. وأئمةُ المسلمين في هذا لَا يَخْتَلِفُونَ، وهم لم يَدَّخِرُوا جَهْداً في العناية بحديث رسول الله ﷺ، جمعاً وتصنيفاً وتوثيقاً وتصحيحاً.

وَمُجَلِّياً صَنْعَةً علم الحديث بلا مُنَازَع، وَعَلَمًا هذا الفَنَّ وَلَا مُدَافِع، هما الإمامان الجليلان: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٦ - ٢٥٦هـ)، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري (٢٠٤ - ٢٦١هـ). وكتاباهما مُقَدِّمان فيما جُمِعَ من حديث رسول الله ﷺ، وجديران من بين أمثالهما باسم «الصحيح».

والكتابان على مرِّ العصور مَحَلُّ تَقْدِيرِ العلماءِ والباحثين، وبُذِلَ لخدمتهما الجُهدُ المتواصل، وشُغِلَ العلماءُ بهما: شَرْحاً لهما، وَجَمْعاً بَيْنَهُمَا، واستدراكاً عليهما.

ونحن أُمَامٌ مُحَدِّثٌ مُعْتَنٍ بالصحيحين، قَرِيبٌ عهدٍ بالشَّيْخِينَ، سَمِعَ الحديثَ من بعض تلاميذهما، وروى عَمَّنْ أَخَذَ عَنْهُمَا.

ومؤلَّفُ الكتابِ من أعلام القرن الرابع الهجري، قَرَنَ الإبداعَ والثَّرَاءَ في علوم الإسلام والعربية. ومع إجماع العلماء على إمامة المؤلف، وعلى الرَّغْمِ

من شهرته، ومعرفة المترجمين له معالم حياته، وموطنه، ومولده، ورحلاته، وشيوخه، وتلاميذه، وبعض مؤلفاته، ووفاته، إلا أن الحديث عنه لا يتجاوز بضعة فقرات في المصادر، والكلام عنه متشابه فيها ومكرر.

وصاحبُ كتابنا الذي نقدّم له هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن زكريا الجوزقي النيسابوري<sup>(١)</sup>.

وُلد أبو بكر سنة ست وثلاثمائة للهجرة، ورحل به خاله أبو إسحق إبراهيم بن محمد المُرَكي إلى سَرَخَس، وبدأ سماع الحديث سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة، ثم لم يزل يسمع إلى سنّ متقدمة.

تنقّل الجوزقي سامعاً ومُتَلَقِّياً، بين نيسابور وسَرَخَس والرّي وهَمْدان وبغداد ومكّة، وسمع العلماء في تلك البلاد. فكان له شيوخٌ كثيرون، شأنه في ذلك شأن الرّواة والمُحدّثين.

---

(١) ذكر الحاكم النيسابوري تلميذ الجوزقي بعض أخباره في كتابه «تاريخ نيسابور» ونقل المؤرخون ما قاله.

وقد اعتمدت في كتابة هذه الترجمة المختصرة على:

- السّمعاني (٥٦٢هـ) في الأنساب ١١٨/٢ (جوزق - وهي من قرى نيسابور).

- وياقوت (٦٢٦هـ) في معجم البلدان ١٨٤/٢ (جوزق).

- والذهبي (٧٤٨هـ) في: سير أعلام النبلاء ٤٩٣/١٦.

وتاريخ الإسلام ١٧٥ (وفيات ٣٨١ - ٤٠٠).

وتذكرة الحُفَظ ١٠١٣/٣.

- والصّفّدي (٧٦٤هـ) في الوافي بالوفيات ٢٥٦/٣.

- والشُّبكي (٧٧١هـ) في طبقات الشافعية ١٨٤/٣.

- والسيوطي (٩١١هـ) في طبقات الحُفَظ ٤٠٢.

وما كتبه غيرهم لا يزيد في شيء عمّا في هذه الكتب. كما ورد ذكرٌ للمؤلف في أسانيد الأحاديث، وفي رواياتها، عند المحدثين وشرّاح الحديث وكتب الفقه والتراجم، كما ذُكر في بعض كتب المشايخ.

وذكر المؤرخون عدداً من شيوخ الجوزقي، كما أورد هو في كتابه الذي بين أيدينا أسماء مجموعة من شيوخه:

وفي أخبار الجوزقي إجماع على أن أول من عُني به وحمله للتلقي والسماع هو خاله الإمام المحدث القدوة، أبو إسحق إبراهيم بن محمد بن يحيى النيسابوري المزكي، كان ثقةً ثبّتاً، روى عن عدد من العلماء، وتلقى عليه كثير من الأئمة. قال الحاكم: أُملى عدة سنين، وكُنّا نَعُدُّ في مجلسه أربعة عشر مُحدثاً، منهم أبو العباس الأصم، ومحمد بن يعقوب بن الأخرم، توفي سنة ٣٦٢هـ<sup>(١)</sup>.

وللجوزقي ثلاثة من الشيوخ الكبار، أكثر من الرواية عنهم، يأتون في مقدمة من أفاد منهم الجوزقي، وهم:

أبو حاتم مكي بن عبدان بن محمد التميمي النيسابوري. محدث ثقة متقن، سمع الإمام مسلماً، كما سمع بعض شيوخ مسلم: عبدالله بن هاشم، ومحمد بن يحيى الذهلي، وأحمد بن يوسف السلميّ، وأحمد بن حفص، وغيرهم، كما حدث عنه عدد من العلماء. توفي في جمادى الأولى سنة ثلاثمائة وخمس وعشرين للهجرة<sup>(٢)</sup>.

وأبو حامد أحمد بن محمد بن الحسن النيسابوري، ابن الشرقي، صاحب الصحيح، وتلميذ مسلم، وأحد أئمة عصره، شارك مسلماً في السماع عن بعض شيوخه، كعبد الرحمن بن بشر، والذهلي، والسلميّ، وغيرهم. وحدث عن بعض الحفاظ، وكان عالماً بالحديث: صحيحه وضعيفه. مات في رمضان

(١) ينظر تاريخ بغداد ٦/١٦٨، والأنساب ٤/٢٧٥، وسير أعلام النبلاء ١٦/١٦٣.

(٢) ينظر تاريخ بغداد ١٣/١١٩، والسير ١٥/٧٠.

سنة خمس وعشرين وثلاثمائة، بعد مكّي بشهور، وقد صلى على مكّي<sup>(١)</sup>.

وأبو العباس محمد بن عبدالرحمن بن محمد الدغولي السرخسي. أقام بنيسابور، وروى - كالشيخين السابقين - عن مسلم وبعض شيوخ مسلم، وحدث عنه عددٌ من العلماء. كان عارفاً بالفقه واللغة، وألف «فضائل الصحابة» و«الآداب». توفي سنة خمس وعشرين وثلاثمائة<sup>(٢)</sup>.

ويُلاحظ أن شيوخه الثلاثة الذين أكثر الأخذ عنهم قد اجتمعوا في الأخذ عن مسلم، وبهذا كان تأثر الجوزقي بصحيح مسلم واضحاً، كما أنهم تلقوا على بعض الشيوخ الذين روى عنهم مسلم، فوافقوا مسلماً في رواية بعض الأحاديث، والأسانيد. وكانت مشيئة الله تعالى أن تُوفي الثلاثة في عام واحد.

ومن شيوخ الجوزقي أبو العباس محمد بن يعقوب بن يوسف بن مَعْقِل النيسابوري، الأصم، إمام محدث، ومسند وقته. ارتحل إلى الآفاق، وسمع عن عدد من العلماء، منهم أحمد بن يوسف السلمي شيخ مسلم، والربيع بن سليمان صاحب الشافعي، وحدث عن الربيع بكتاب «الأم»، وحدث بكتاب «معاني القرآن» للفراء، و«العلل» لابن المديني. وحمل عنه العلم عددٌ من العلماء والمحدثين، توفي عام سبعة وأربعين وثلاثمائة، عن نحو مائة سنة<sup>(٣)</sup>.

ومن العلماء المُقَدَّمين الذين تلمذ لهم أبو بكر الجوزقي أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر البصري، ابن الأعرابي، نزيل مكة، وشيخ الحرم. تلقى على عدد من العلماء والمحدثين، وخرّج عنهم معجماً كبيراً، وحمل سنن أبي داود، وعُني بالمتصوفة والنسّاك، وألف طبقاتٍ لهم، وأخذ عنه

(١) ينظر تاريخ بغداد ٤/٤٢٦، والأنساب ١٣/٤١٧، والسير ١٥/٣٧.

وعُرف بابن الشرقي لأنه كان يسكن الجانب الشرقي بنيسابور.

(٢) ينظر الأنساب ٢/٤٨٣، والسير ١٤/٥٥٧.

(٣) ينظر الأنساب ١/١٧٨، والسير ١٥/٤٥٢.

طوائف من العلماء. توفي سنة أربعين وثلاثمائة بمكة، عن أربع وتسعين سنة<sup>(١)</sup>.

ومن شيوخ الجوزقي أبو بكر أحمد بن إسحق بن أيوب النيسابوري الصبغي. كان عابداً زاهداً، تلقى وسمع عن عدد من الشيوخ، وبرع في الفقه والفتوى، وألف في «الأسماء والصفات» و«الإيمان» و«القدر» و«الخلفاء الأربعة» وغيرها. توفي سنة ثنتين وأربعين وثلاثمائة، وكان مولده سنة ثمان وخمسين ومائتين<sup>(٢)</sup>.

ونذكر من شيوخ أبي بكر الجوزقي أبا عبدالله محمد بن يعقوب بن يوسف، ابن الأخرم النيسابوري، ولد سنة خمسين ومائتين، وتلقى على شيوخ نيسابور، ولم يرتحل. صنف «المستخرج على الصحيحين» و«المستخرج على مسلم» و«المسند الكبير». وحديث عنه خلق كثيرون. توفي عام أربعة وأربعين وثلاثمائة<sup>(٣)</sup>.

وممن روى عنهم الجوزقي أبو جعفر محمد بن يحيى بن عمر بن علي بن حرب الطائي الموصلي، الشيخ المعمر الصدوق، روى عن جده عمر، وعن جد أبيه علي بن حرب. توفي ببغداد سنة أربعين وثلاثمائة<sup>(٤)</sup>.

والإمام النحوي الأديب أبو علي إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الصفار البغدادي، المولود سنة سبع وأربعين ومائتين، واحد من شيوخ الجوزقي. أخذ الصفار عن عدد من الأئمة، وصحب أبا العباس محمد بن يزيد المبرّد، وأكثر عنه، وكان عالي الإسناد، متعصباً للسنة، توفي سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة<sup>(٥)</sup>.

ومن كبار العلماء الذين كان للجوزقي أخذ عنهم، الإمام الحافظ الثقة

---

(١) ينظر السير ٤٠٧/١٥، وفي حاشيته مصادر كثيرة.

(٢) ينظر الأنساب ٥٢٠/٣، والسير ٤٨٣/١٥.

(٣) السير ٤٦٦/١٥.

(٤) تاريخ بغداد ٤٣٢/٣، والسير ٣٥٧/١٥.

(٥) تاريخ بغداد ٣٠٢/٦، والسير ٤٠٤/١٥.

أَبُونُعَيْمٍ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَدِيِّ الْجُرْجَانِيِّ الْأَسْتَرَابَادِيِّ. وَلَدَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ، حَدَّثَ عَنْ عَدِيدٍ مِنْ أَيْمَةِ الْعِرَاقِ وَالْحِجَازِ وَالشَّامِ وَغَيْرِهَا. كَانَ مُقَدِّمًا فِي الْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ، حَافِظًا لِلْمَسَانِيدِ وَالْفَقْهِيَّاتِ وَالشَّرَائِعِ عَنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، يُرْتَحَلُ إِلَيْهِ، وَحَدَّثَ عَنْهُ عَدَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ. تَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ وَثَلَاثِمِائَةً أَوْ نَحْوَهَا<sup>(١)</sup>.

هَؤُلَاءِ أَشْهُرُ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ أَخَذَ عَنْهُمْ الْجَوْزَقِيُّ، مَعَ وَرُودِ أَسْمَاءِ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ غَيْرِهِمْ فِي كُتُبِ التَّرَاجِمِ، وَفِي رَوَايَاتِهِ. وَيَغْلِبُ عَلَى شُيُوخِهِ اهْتِمَامُهُمُ بِالْحَدِيثِ، وَتَعَلُّقُهُمُ بِالْفِقْهِ - وَبِخَاصَّةِ الْفِقْهِ الشَّافِعِيِّ، مَعَ إِتْقَانِ بَعْضِهِمْ لِلْعُلُومِ اللُّغَةِ وَغَيْرِهَا. وَلَا غَرَوْ أَنَّ يَكُونَ لَهُؤُلَاءِ الْأَيْمَةُ دَوْرُهُمْ فِي بِنَاءِ شَخْصِيَّةِ أَبِي بَكْرٍ، الَّذِي بَرَعَ فِي عَدِيدٍ مِنَ الْعُلُومِ، وَإِنْ كَانَ مُقَدِّمًا فِي الْحَدِيثِ.



وَأَمَّا كَالْجَوْزَقِيِّ مَكَانَةً وَشُهْرَةً لَا بُدَّ أَنْ يُفَادَ مِنْهُ، وَأَنْ يُرَوَى عَنْهُ. وَقَدْ ذَكَرْتُ الْمَصَادِرَ عِدَدًا مِنْ تَلَامِيذِ الْجَوْزَقِيِّ وَهُمْ يَتَحَدَّثُونَ عَنْهُ، كَمَا وَرَدَ ذِكْرُ بَعْضٍ مِنْ أَخْذِ عَنْهُ فِي تَرْجُمَةِ أُولَئِكَ الْعُلَمَاءِ وَذِكْرِ شُيُوخِهِمْ.

وَأَذْكَرُ هُنَا مِنْ تَلَامِيذِ الْجَوْزَقِيِّ:

الْحَاكِمُ النِّسَابُورِيُّ، مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الْبَيْعِ. وَوُلِدَ بِنِيسَابُورَ سَنَةَ إِحْدَى وَعَشْرِينَ وَثَلَاثِمِائَةً، سَمِعَ مِنْ شُيُوخِهَا، وَارْتَحَلَ فَأَخَذَ عَنْ عَدَدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ. وَقَدْ رَوَى عَنِ الْجَوْزَقِيِّ وَعَنْ بَعْضِ شُيُوخِ الْجَوْزَقِيِّ. وَصَنَّفَ الْحَاكِمُ الْكُتُبَ الشَّاهِرَةَ، مِنْهَا: «الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ» وَ«مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ» وَ«تَارِيخُ نِيسَابُورَ» وَغَيْرِهَا. تَوَفَّى عَامَ ثَلَاثَةٍ وَأَرْبَعِمِائَةٍ<sup>(٢)</sup>.

وَمِنْ تَلَامِيذِ الْجَوْزَقِيِّ أَبُو ذَرٍّ الْهَرَوِيُّ، عَبْدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ. وَوُلِدَ سَنَةَ

(١) تَارِيخُ بَغْدَادَ ٤٢٨/١٠، وَالْأَنْسَابُ ١٣٠/١، وَالسِّيَرُ ٥٤١/١٤.

(٢) تَارِيخُ بَغْدَادَ ٤٧٣/٥، وَالسِّيَرُ ١٦٢/١٧.

خمس أو ست وخمسين وثلاثمائة، سمع ببغداد ودمشق ومصر وسرخس ومكة وغيرها عن عدد من العلماء. وبرَّع في الحديث، وروى صحيح البخاري، وألف معجماً لشيوخته، كما ألف كتباً كثيرة، منها: «السنة» و«دلائل النبوة» و«الصحيح المسند المُخرَج على الصحيحين» وغيرها. توفي سنة أربع وثلاثين وأربعمائة<sup>(١)</sup>.

ومن مشاهير تلاميذ الجوزقي طاهر بن عبدالله بن طاهر أبو الطَّيِّب الطَّبْرِيّ، الفقيه الشافعي، سمع بجرجان ونيسابور وبغداد، وكان ورعاً، عالماً بالأصول والفروع، ودرّس وأفتى. توفي سنة خمسين وأربعمائة عن مائة سنة واثنين<sup>(٢)</sup>.

ومنهم أبو سعد الكَنْجَرُودِيّ، محمّد بن عبدالرحمن بن محمّد، مسند خراسان، فقيه أديب نحويّ، ولد بعد سنة ستين وثلاثمائة، وحَدَّث عن عدد من العلماء، توفي عام ثلاثة وخمسين وأربعمائة<sup>(٣)</sup>.

ومن تلاميذه أبو بكر أحمد بن منصور بن خلف المغربي النيسابوري، شيخ جليل، حَدَّث عن عدد من العلماء، توفي حوالي سنة ستين وأربعمائة<sup>(٤)</sup>.

وهذان الشيخان الكَنْجَرُودِيّ والمغربيّ ممَّن تلمذَ لهما أبو عبدالله محمد بن الفضل الفَرَاويّ، شيخ السمعاني. وسنذكر في سند إحدى النسخ المسندة من الكتاب الذي تقدّم له رواية السمعاني للكتاب عن ابن الفراوي عن المغربيّ.

وممَّن أخذ على أبي بكر الجوزقيّ سعيد بن أحمد بن محمد، أبو عثمان العيَّار النيسابوري الصوفيّ، ارتحلَ وسمع عن عدد من العلماء، وسمع

(١) تاريخ بغداد ١١/١٤١، والسير ١٧/٥٥٤.

(٢) تاريخ بغداد ٩/٣٥٨، والسير ١٧/٦٦٨.

(٣) السير ١٨/١٠١.

(٤) السير ١٨/٩٤.

«البخاري»، وحدث عن الفراوي وغيره. مات سنة سبع وخمسين وأربعمائة عن أكثر من مائة سنة<sup>(١)</sup>.

ومن تلاميذ الجوزقيّ أبو سعيد أحمد بن إبراهيم بن موسى، ابن أبي شمس النيسابوريّ، إمام فقيه، شيخ قراء عصره، ثقة، مات سنة أربع وخمسين وأربعمائة عن ثمانين سنة<sup>(٢)</sup>.

ومنهم أبو عثمان سعيد بن محمد بن أحمد البّحيري النيسابوريّ، ارتحل، وروى عن عدد من العلماء، وكان ثقةً في الحديث، روى عنه الفراوي، توفي سنة إحدى وخمسين وأربعمائة<sup>(٣)</sup>.

ونختم ذكر تلاميذ أبي بكر بأبي طاهر محمد بن أحمد بن علي، ابن حمدان الخراساني الرّحال، الإمام الحافظ الثّبت المُحدث<sup>(٤)</sup>.



وقد أثنى العلماء والمترجمون على الجوزقيّ، ونعتوه بالتّعوت الطيّبة:

قيل عنه: العالم، الإمام، الحافظ، المُجودّ، البارِع، الزاهد، الورع، الفاضل...

وقيل: مُحدّث نيسابور، شيخ نيسابور، مفيد الجماعة بنيسابور.

أنفق في طلب الحديث مائة ألف درهم وما كسب به درهماً.

كان يشهدُ وهو شابٌّ والمشايخُ أحياء، كثير السّماع والكتابة والتّفقّه في

(١) السير ٨٦/١٨.

(٢) السير ١٢٢/١٨.

(٣) السير ١٠٣/١٨.

(٤) السير ٦٦٣/١٧. قال الذهبي: لم أقع بوفاته، سمع منه أبو سعيد محمد بن أحمد النيسابوري سنة ٤٤١هـ.

العلم. له في علوم الحديث تصانيف كثيرة.

وقد اتفقت المصادر على وفاة أبي بكر الجوزقيّ عام ثمانٍ وثمانين وثلاثمائة للهجرة.



ومؤلفات الجوزقيّ ممّا عُني العلماء بذكره، وفي المصادر أنّ له «المسند الصحيح على كتاب مسلم» أو «الصحيح المُخرَج على صحيح مسلم» و«المُخرَج - أو المستخرج على الصحيحين»، وذكر حاجي خليفة وإسماعيل البغدادي «الجمع بين الصحيحين»<sup>(١)</sup>. كما نقل عنه ابن حجر في «الفتح». وذكروا له «الأربعين»، كما ذكر حاجي خليفة «شرح رسالة الشافعي»<sup>(٢)</sup>.

ومن مؤلفاته «المُتَّق» أو: «المُتَّق الكبير» وفي الهدية: «المُتَّق في الفروع»<sup>(٣)</sup>، وفي الكشف: «المُتَّق في فروع الحنفية»<sup>(٤)</sup>.

وهذه الكتب واضحة الموضوعات والعنوانات، إلا «المُتَّق» الذي أجمع العلماء على ذكره، وأن أبا عثمان الصابوني رواه. ويبدو لي أنّ الكتاب في الحديث، وأنّ ذَكَرَ حاجي خليفة أنّه في الفقه الحنفي ليس دقيقاً، فقد ذكر هو أنّ له شرحاً على «رسالة» الإمام الشافعي، كما ترجمه السُّبُكِّي في «طبقات الشافعية»، مع ما ذَكَرْنَا من تعلق أكثر شيوخه بالفقه الشافعي.

وأبو سعد السَّمْعاني في «معجم شيوخه» ذكر شيخه أبا القاسم الجرجاني، وأنّ من جُملة ما سمع منه «المعجم» للحاكم النيسابوري، و«المسند» لأبي يعلى الموصلي، و«المُتَّق» للجوزقي، ثم «الجامع الصحيح» لابن

(١) كشف الظنون ٥٩٩/١، وهدية العارفين ٥٦/٢.

(٢) الكشف ٨٧٣/١.

(٣) الهدية ٥٦/٢.

(٤) الكشف ١٥٨٥/٢.

حَبَّان . . وبعض كتب الحديث<sup>(١)</sup>.

وذكر السَّمْعَانِي شيخه أبا بكر يحيى بن عبدالرحيم النيسابوري، وأَنَّهُ أَجَازَ لَهُ مَسْمُوعَاتِهِ، وَمِنْهَا «تَفَاسِيرُ الْوَاحِدِيِّ» وَ«الْمُتَّفَقُ» وَ«مَسْنَدُ أَبِي عَوَانَةَ»<sup>(٢)</sup> . . .

وَالَّذِي أُرِيدُ أَنْ أَخْلُصَ إِلَيْهِ أَنْ لِلْجَوْزَقِيِّ مَوْلَفَاتٍ حَدِيثِيَّةً، مِنْهَا: «الْمُسْتَخْرَجُ»، وَ«كِتَابُ الْأَرْبَعِينَ» وَ«الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ»، فَهَلْ هَذِهِ كُتِبَتْ الَّتِي أَلْفَهَا فِي الْحَدِيثِ، وَهُوَ الْمُحَدَّثُ الْمُؤَلَّفُ - كَمَا نَعْتُوهُ، أَوْ أَنَّ الْمُرْجَمِينَ اقْتَصَرُوا عَلَى ذِكْرِ بَعْضِهَا أَوْ الْمَشْهُورِ مِنْهَا، ثُمَّ تَرَدَّدَتْ هَذِهِ الْكُتُبُ فِي الْمَصَادِرِ دُونَ سَعْيِي إِلَى الْمَزِيدِ؟



وَقَبْلَ الْخَوْضِ فِي اسْمِ الْكِتَابِ الَّذِي نَقَدَّمُ لَهُ، وَأَيَّ كُتُبِ الْمُؤَلَّفِ هُوَ، نَتَحَدَّثُ عَنِ الْكِتَابِ نَفْسِهِ فَنَقُولُ:

قَدَّمَ الْجَوْزَقِيُّ لِهَذَا الْكِتَابِ بِمَقْدَمَةٍ قَصِيرَةٍ غَيْرِ شَافِيَةٍ، فَبَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى نَبِيِّهِ، ذَكَرَ أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ هُوَ: الصَّحِيحُ مِنَ الْأَخْبَارِ الْمُجْتَمَعِ عَلَى صَحَّتِهِ الْبَخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، وَأَنَّهُ ذَكَرَ مُتُونِ الْأَحَادِيثِ، وَحَذَفَ (أَكْثَرَ) أَسَانِيدَهَا، وَأَنَّ الْغَرَضَ مِنْ ذَلِكَ تَسْهِيلُ حِفْظِهِ وَحَمْلِهِ، وَأَنَّهُ سَيَبْنِي عَلَى مَا انْفَرَدَ بِهِ أَحَدُ الشَّيْخَيْنِ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ لَهُمَا.

وَلَمْ يُبَيِّنْ لَنَا الْمُؤَلَّفُ مِنْهَا جِهَةً فِي تَرْتِيبِ الْكِتَابِ، وَلَكِنَّ النَّازِرَ فِيهِ يَدْرِكُ أَنَّهُ رَتَّبَهُ تَرْتِيبَ الْأَبْوَابِ الْفَقْهِيَّةِ، وَأَفَادَ فِي ذَلِكَ مِمَّا سَلَكَ الشَّيْخَانِ، وَلَكِنَّهُ إِلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ أَقْرَبَ، وَبِخَاصَّةٍ فِي آخِرِ الْكِتَابِ.

وَقَدْ قَسَّمِ الْكِتَابَ إِلَى: الْإِيمَانِ، وَالطَّهَارَةِ، وَالصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالصِّيَامِ،

(١) الْمُتَخَبُّ مِنْ مَعْجَمِ شَيْوْخِ السَّمْعَانِيِّ ٥٠٨/١ - ٥١١.

(٢) السَّابِقُ ١٨٣٩/٣ - ١٨٤١.

والمناسك، والبيوع.. وبعض هذه الكتب قد يكون طويلاً وبعضها قصيراً، ويلجأ في الأبواب الطويلة إلى بعض التقسيم، ففي الطهارة مثلاً يعمل باباً لغسل الجنابة، وآخر للتيمم، وثالثاً للحيض. وفي الصلاة يُفرد أحاديث الجمعة، والعيدين، والاستسقاء، والجنائز. وفي الفضائل: فضائل النبي ﷺ، فضائل بعض الأنبياء، فضائل بعض الصحابة..

وتحت كل عنوان يختار المؤلف عدداً من الأحاديث، ولم يُبين لنا الأسس التي اعتمدها في هذا الاختيار. وهو يجتهد في ترتيب الأحاديث داخل الباب، ليعرض أحاديث متقاربة المعنى والموضوع، وإن لم يستقيم له ذلك دائماً، فدخلت أحاديث تحت عناوين غير مناسبة.

ويذكر المؤلف الصحابي الذي روي عنه الحديث، والتابعي الذي رواه عنه الصحابي - هذا هو الغالب في عمله، وقد يزيد في السند، أو يقتصر على ذكر الصحابي (وسنوضح بعد ذلك أن في نسخة ذكرنا لإسناد بعض الأحاديث عن شيوخه إلى أن يصل بها إلى النبي ﷺ).

والمؤلف ينتقي إحدى روايات الحديث، ولم يُبين لنا لِمَ انتقى هذه الرواية، فلم تكن رواية البخاري هي المُقدمة دائماً، ولا رواية مسلم، وليس المختار الرواية الأتم، وإنما هي رواية للحديث في الصحيحين أو أحدهما.

والمؤلف يذكر في الموضوع أو المعنى حديثاً واحداً، أو أكثر من حديث، وقد تكون الأحاديث الأخر عن الصحابي نفسه أو عن غيره، وربما كان فيها زيادة لفظ أو معنى، أو تكون بالمعنى نفسه.

فهو يروي حديثين عن أنس وعائشة باللفظ نفسه: «إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدءوا بالعشاء» (٣٥٧، ٣٥٨).

ويروي حديثاً عن ابن عمر: «الذي تفوته صلاة العصر كأنما وتر أهله وماله». وبعده يورد حديثاً عن بُريدة: «من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله» (١٨٥، ١٨٦).

ويسوق حديث ابن عمر: «إِنَّ بِلَالاً يُنَادِي بَلِيلَ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ». ثم يقول: وعن القاسم عن عائشة عن النبيِّ ﷺ مثله. قال القاسم: ولم يكن بين أذانيهما إلا أن ينزلَ هذا ويصعدَ هذا. (٢١٦، ٢١٧).

ويروي عن عبادة عن النبيِّ ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب». ثم بعده حديث أبي هريرة عن النبيِّ ﷺ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يقرأ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَهِيَ خِدَاجٌ» (٢٣٤، ٢٣٥).

ويذكر مجموعة من الأحاديث في حوض النبيِّ ﷺ عن عدد من الصحابة، بينها اختلاف وزيادات. (١٤٢٦ - ١٤٣٥).

فالسُّمة الغالبة على الكتاب الاقتصار على إيراد حديث أو بضعة أحاديث في الموضوع الواحد.

وقد يكرّر الجوزقيُّ الحديث نفسه في أكثر من موضع، لكونه مناسباً لها - وإن لم تكن واضحة في عمله:

فقول عائشة لعمرة: أحرورية أنت؟ كُنَّا نحيضُ فنقضي الصلاة ولا نقضي الصوم. ذكره في «الحيض» وفي «الصيام» (١٦٣، ٦٥٨).

ودعاء النبيِّ ﷺ لابن عباس حين وضع له إداوةً للوضوء: «اللهم فقهه في الدين» ساقه في «الطهارة» وفي «فضائل عبدالله بن عباس» (٩٩، ١٥٨٤).

وذكر صلاة النبيِّ ﷺ في بيت عتبان بن مالك، وما جرى من ذكر مالك ابن الدُخْشُم، في «الإيمان» و«الصلاة» (٣٣، ٣٤٢).



وفي الكتاب ظاهرتان واضحتان يلزم التنبيه عليهما:

أولاهما: أن نجدَ في الكتاب أحاديث فيها اختلاف عمّا عند الشيخين،

وقد يكون هذا الاختلاف يسيراً، بزيادة كلمة أو كلمات، أو جملة، أو حذف مثلها، أو تقديم وتأخير. ولكنّ هناك روايات تختلف كثيراً عمّا عند الشيخين، وقد تكون أكثر هذه الأحاديث أقرب إلى ما في المسند. كما أنّ في الكتاب أسانيد - وإن كانت قليلة - لا نجدها في الكتّابين، فقد يذكر الحديث عن تابعيّ عن صحابيّ، وهو عند الشيخين عن الصحابيّ، ولكن لا نقف على رواية التابعيّ الذي ذكره<sup>(١)</sup>.

وهذا من الأدلّة على أنّ المؤلّف اعتمد الرواية أكثر من اعتماده على الكتّابين كما فعل غيره ممّن جمع بين الكتّابين أو بين كتب الحديث؛ ولذا وقع فيما رواه شيء من الاختلاف، ولا يبعد أن يكون وقع شيء من السّهو أو الخطأ.

وأخراها: أنّ المؤلّف يحكم على الحديث بأنّه ممّا انفرد به البخاري، أو انفرد به مسلم، وفي آخر الكتاب كان يقول: على شرطهما جميعاً وأخرجه مسلم، فإذا لم يقل ذلك فهم أنّ الحديث ممّا رواه الشيخان، هذا ما نصّ عليه في المقدّمة.

وما حدث عند من جمّع بين الصحيحين أن يُعزّي الحديث لأحد الشيخين ويكون لهما، أو أن يُحكم عليه بأنّه لهما وهو لأحدهما<sup>(٢)</sup>. لم يخالف الجوزقيّ ذلك أو يخرج عليه، فقد كثر في كتابه ورود ذلك: فأحاديث عزاها لأحد الشيخين نجدها عند الآخر، وأحاديث سكت عنها ولا نجدها إلا عند أحد الشيخين. وما عزا لمسلم وهو عند البخاريّ، أو ما سكت عنه وهو لمسلم وحده أغلب وأكثر، مع ما ذكرنا من تعلّقه وتعلّق شيوخه بكتاب

---

(١) ينظر الأحاديث ٧، ١٣٧، ٢٩٠، ٤٢٥، ٤٤٩، ٧٣٢، ١٣٠٨، ١٤٥٣، ١٤٥٥، ١٨٠٥... وغيرها. وقد علّقت في الحواشي على الأحاديث التي فيها اختلاف واضح عمّا عند الشيخين.

(٢) ينظر ما كتبه في مقدّمة الجمع بين الصحيحين للحميدي ٢٨، ٢٩، ومقدّمة الجمع للموصلي ١٤.

مسلم، وأخذ كثير من شيوخه وتلقيهم على مسلم نفسه<sup>(١)</sup>.



وبعد هذا التعريف الموجز بالمؤلف والكتاب، نكون أمام ما يلزم المحقق بيانهُ، من نسبة الكتاب للمؤلف، والحديث عن عنوان الكتاب:

لا شك في أن الكتاب الذي نُحَقِّقُهُ هو لأبي بكر الجوزقي، فالشيوخ الذين يُسندُ عنهم الأحاديث هم شيوخه، والثُّقُول في المصادر عن المؤلف تتوافق مع ما في هذا الكتاب، والنسخ عَزَتَهُ للمؤلف، والقراءة والسماع يعضد ذلك.

ولكن الذي يحتاج إلى وقفة مطوّلة عنوان الكتاب، فإنَّ أوَّل ما يستند المحققون إليه في تسمية الكتاب نصُّ المؤلف صراحةً على تسمية كتابه في المقدمة، وهو ما يفعله كثير من المؤلفين، وقد يذكرُ ذلك في آخر الكتاب، وربما أخذ اسم الكتاب أو التَّمَسَّ من كلام المؤلف وإن لم يصرِّح به. ويلجأ المحققون إلى ما ورد في السماع والقراءة، وما كُتِبَ على غلاف المخطوطة، وما نُقِلَ في المصادر أو نُسِبَ إلى المؤلف من الكتب، لتسمية الكتاب الذي يُحَقِّق.

فإذا تأملنا كتابنا لَمَحْنَا المؤلفَ يذكرُ أنَّ الكتاب هو «الصحيح من الأخبار المجتمع على صحتها البخاري ومسلم»، فيقوى في نفسك أن يكون هذا عنوان الكتاب، وهذا ما كُتِبَ على إحدى مخطوطاته، وفي أخرى اجتهد فكتَبَ «مُتَّفَقُ الصحيحين» فهما من تقديم المؤلف، أو أن يكون اعتماداً على

---

(١) ينظر أمثلة لذلك في الأحاديث: ١١٢، ١٧٩، ٢١٥، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٧٨،

٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٧، ٤٣٠، ٤٣٧، ٤٧٣، ٤٧٥، ٥٣٠، ٥٥٤، ٥٥٨، ٥٩٠،

١٦٣٦، ١٦٣٨، ١٦٤٩، ١٨٤٠، ١٨٤٨، ١٩٤٠. وغير ذلك كثير. وقد علِّقْتُ

على كلِّ ما جاء عند المؤلف من ذلك في حواشي الكتاب.

أَنَّ لَهُ «الْمُتَّق»! وَلَكِنَّ النسخة المغربية يطالعك في أولها وآخرها في السَّماع أَنَّهُ: «الجمع بين الصحيحين» فَيُتَرَجَّحُ ذَلِكَ عِنْدَكَ، دُونَ أَنْ تَعْرِفَ عِلَامَ اعْتِمَادٍ فِي ذَلِكَ.

وَقَدْ اجْتَهَدْتُ فِي الرُّجُوعِ إِلَى نصوص فِي المِصَادِرِ مَعزُوءَةٍ إِلَى الجوزقي، وَأَكْثَرُ هَذِهِ النُّقُولِ مَا جَاءَ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ، وَسَاءَ عَرَضُ بِإِيجَازٍ لِبَعْضِ هَذِهِ النُّقُولِ:

فَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ حَجَرٍ «الجمع بين الصحيحين» فِي مَوَاضِعٍ مِمَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ فِي «الْفَتْح»:

أَمَّا أَحَدُهُمَا فَعِنْدَ قَوْلِ الْبُخَارِيِّ: وَقَالَ خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلِ تَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ...». قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: وَقَدْ وَصَلَهُ أَبُو بَكْرِ الْجَوْزَقِيُّ فِي «الجمع بين الصحيحين» قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ الدَّغُولِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعَاذِ السَّلْمِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ.. فَذَكَرَ مِثْلَ رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ.

فَإِذَا عُدْنَا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِينَا فَإِنَّا نَجِدُ الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلِ تَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ...»<sup>(١)</sup>. فَتَنَصَّهُ مَوْجُودٌ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ مُسْنَدًا، حَتَّى فِي النسخة الَّتِي فِيهَا إِسْنَادٌ.

وَأَمَّا الْمَوْضِعُ الْآخِرُ فَعِنْدَ حَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ الَّذِي قَالَ فِيهِ: أَنَا أَحْفَظُكُمْ لَصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.. ثُمَّ عَرَّضَ كَيْفِيَةَ الصَّلَاةِ. وَفِي آخِرِهِ قَالَ الْبُخَارِيُّ: وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو حَدَّثَهُ: «كُلَّ فَقَارٍ». قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: وَصَلَهُ

(١) الفتح ٤١٧/١٣، والحديث (٥٨٨).

الجوزقيّ في «جمعه» ... ووقع عندهم بلفظ: «حتى يعود كلُّ فقار مكانه»<sup>(١)</sup>.

وهذا الحديث لم يذكره المؤلف في هذا الكتاب الذي بين أيدينا. فهل مثل هذه الثَّقُولُ تُسَاعِدُ على القول: إن هذا الكتاب هو الجمع بين الصحيحين؟

وها هو ذا ابن الجوزيّ في «التحقيق في أحاديث الخلاف» ينقل عن الجوزقيّ في كتابه «المُخَرَّج على الصحيحين»، فمن ذلك:

قال ابن الجوزيّ: وروى الجوزقيّ في كتابه «المُخَرَّج على الصحيحين» من حديث بكر بن عبدالله، قال ابن عمر: وَهَلْ أَنَسَ، إِنَّمَا أَهْلٌ بِالْحَجِّ ... وهذه الرواية موجودة في كتابنا<sup>(٢)</sup>.

وقال: لنا ما روى أبو بكر الجوزقيّ في كتابه «المُخَرَّج على الصحيحين» من حديث أبي قتادة: أَنَّهُ كَانَ مَعَ أَنَاسٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُمْ مُخْرِمُونَ، وَأَبُو قَتَادَةَ لَيْسَ بِمُخْرَمٍ... وفيه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَشْرُتُمْ أَوْ قَتَلْتُمْ أَوْ صَدَّيْتُمْ؟» قالوا: لا. قال: «فلا بأسَ به كُلُّوهُ».

وهذا الحديث موجود في كتابنا، ولكن ليس فيه هذه الرواية ولا الجملة التي احتجَّ بها ابنُ الجوزي لمذهبه<sup>(٣)</sup>.

وروى ابن الجوزيّ حديث عمر في سؤال النبي ﷺ عن الإسلام، وأورد فيه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَتَحَجَّ وَتَعْتَمِرَ»، وأن الحديث في الصحيح ليس فيه «وتعتمر». ثم قال: وقد ذكر هذه الزيادة أبو بكر الجوزقيّ في كتابه «المُخَرَّج

(١) التحقيق ٣٠٩/٢.

(٢) التحقيق ١٣٠/٢، والحديث (٧٣٢).

(٣) التحقيق ١٣٨/٢، والحديث (٧٣٥، ٧٣٦).

على الصحيحين».

وهذا الحديث لا وجود له في كتابنا هذا<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا لا نستطيع أن نقول: إن الكتاب الذي نُحَقِّقه هو المُخَرَّج على الصحيحين.

ونعود ثانية إلى ابن حجر وهو ينقل عن الجوزقي دون أن يُسمِّي كتاباً، رواياتٍ أحياناً، وأسانيد أحياناً أخرى، ونقابل ذلك مع الكتاب الذي نمهِّدُ له.

فقد ذكر في جمع القرآن أن آخر آيتين من سورة «التوبة» وُجِدتا مع خزيمة أو ابن خزيمة، وأن الجوزقي ذكر أنهما وُجِدتا مع خزيمة.

وهو الذي عندنا أنهما وُجِدتا مع خزيمة<sup>(٢)</sup>.

ونقل ابن حجر: قال أبو ذرٍّ: حَدَّثَنَا الجوزقي عن بعض المتقدمين قال: معنى قوله «وإمامكم منكم» يعني أنه يحكم بالقرآن لا بالإنجيل.

وفي كتابنا هذا قال الجوزقي: قال محمد بن يحيى: قوله ﷺ...<sup>(٣)</sup>.

وفي حديث الإفك نقل ابن حجر: أن الجوزقي وصله من طريق حماد بن زيد عن الثَّعْمَانِ بن راشد ومعمار عن الزهري عن عائشة، وأنه كان في غزوة المُرَيْسِعِ.

وهو كذلك عندنا<sup>(٤)</sup>.

وكثيراً ما نجد ابن حجر ينقل أحاديث عن الجوزقي لبيان السند والطريق التي أخرج الجوزقي بها الحديث، فنجد الحديث كما ذكره ابن حجر، ولكننا

(١) التحقيق ١٢٣/٢.

(٢) الفتح ٣٤٥/٨، والحديث (١٩١١).

(٣) الفتح ٤٩٤/٦، والحديث (١٤٨٩).

(٤) الفتح ٤٣٠/٧، والحديث (١١٦٦).

نجدّه غير مُسند:

ففي شرح حديث أبي بَرزة في صلاة العصر قال ابن حجر: ففي رواية الجوزقيّ من طريق وهب بن جرير عن شعبة... فينظر الرجلُ إلى جليسه إلى جنبه فيعرفُ وجهه.

وبهذه الرواية عندنا ولكن بلا إسناد<sup>(١)</sup>.

وقال ابن حجر: كذا أخرجه الجوزقي من طريق يزيد بن هارون عن سليمان التيمي بلفظ: صَلَّيْتُ مع أبي القاسم فسجد فيها.

وهو في كتابنا غير مسند، وفي النسخ كلّها «فسجد بها»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن حجر: وصله الجوزقي من رواية علي بن ثابت عن أسباط بن نصر عن منصور بن المعتمر عن أبي الضُّحى عن مسروق عن عبدالله... وذلك في حديث الاستسقاء ودعاء النبي ﷺ.

والحديث أيضاً عندنا بغير إسناد<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن حجر: ووقع عند الجوزقي من طريق عبدالرحمن بن بشر عن سفيان «بالصفاح»... وهو تصحيف.

وهذه الرواية «بالصفاح» موجودة في كتابنا، ولكن الحديث غير مسند<sup>(٤)</sup>.

ومن ذلك: ساقه الجوزقيّ من طريق إبراهيم بن إسحق الزهري عنه قال: «قدِمنا» بدل «رجعنا».

---

(١) الفتح ٢/٢٢، والحديث (١٧١).

(٢) الفتح ٢/٢٥٠، والحديث (٣٩٠).

(٣) الفتح ٢/٥١١، والحديث (٥١١).

(٤) الفتح ٤/٢٧، والحديث (٧٣٥).

وهذه الرواية موجودة كما ذكر ابن حجر في هذا الكتاب، والحديث غير مسند<sup>(١)</sup>.

وأخيراً أذكر قول ابن حجر: وأخرجه الجوزقي من طريق عبدالله بن هاشم عن سفيان. فاقصر على ثلاثة، ثم قال: قال سفيان: «وشماتة الأعداء»...

وفي هذا الكتاب: وعن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه كان يتعوّذ من سوء القضاء، وجهد البلاء، ودرك الشقاء. قال: سفيان: «وشماتة الأعداء»<sup>(٢)</sup>.

ومثل هذا كثير بين «الفتح» وكتابنا. وهذه واحدة من «مشكلات الإسناد» في هذا الكتاب.

وصورة مغايرة عما سبق بين كتابنا هذا وما عند ابن حجر: فهو يعزو أحاديث مسندة أو غير مسندة إلى الجوزقي، كما ينسب إليه روايته لعبارات أو ألفاظ، فإذا ما بحثنا عنها هنا لم نجد ما نسب له:

فقد ذكر ابن حجر خلاف الرواة في «إذا شرب الكلب» و«إذا ولغ الكلب» وأن الجوزقي أخرجه برواية «شرب». أما الذي عندنا فهو «ولغ»<sup>(٣)</sup>.

وفي حديث «التَّيْمَم»: ذكر ابن حجر أنه يروى «وليس معهم ماء فصلّوا بغير وضوء». وأن الجوزقي أخرجه من وجه آخر عن ابن نُمير، وفيه رواية «بغير وضوء».

والحديث في هذا الكتاب بإسناد المؤلف إلى مالك عن عبدالرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة... وليس فيه: «فصلّوا بغير وضوء»<sup>(٤)</sup>.

(١) الفتح ٧٣/٣، والحديث (٣١٨).

(٢) الفتح ١٤٨/١١، والحديث (١٧٢٧).

(٣) الفتح ٢٧٥/١، والحديث (١١٦).

(٤) الفتح ٤٤١/١، والحديث (١٤٩).

وقال ابن حجر: روى الجوزقيّ من طريق إبراهيم بن حبيب بن الشهيد عن هشام عن حفصة عن أم عطية قالت: فكفّناها في خمسة أثواب، وخمّرناها كما يُخمّر الحَيّ.

والحديث عندنا ليس مسنداً، وليس فيه الرواية المذكورة<sup>(١)</sup>.

وعزا ابن حجر للجوزقيّ أنّه روى من طريق...: «أتنزل في دارك؟».

والحديث ليس مسنداً عندنا، ولا فيه هذه الرواية<sup>(٢)</sup>.

ومثله نسبته حديث زكاة الفطر، وأنّه مسند عند الجوزقيّ، وأن فيه «صاع من سُلت» والحديث أيضاً غير مسند، وليس فيه هذه الرواية<sup>(٣)</sup>.

وفي حديث: «سبعة يُظلمهم الله في ظلّه...» نقل عن الجوزقيّ ألفاظاً، ولا نجد في رواية الحديث عندنا شيئاً منها<sup>(٤)</sup>.

هذا مع أحاديث كثيرة في «الفتح» وفي غيره من المصادر تُنسبُ إلى الجوزقيّ، ولا تكون في هذا الكتاب.

وكلّ هذه تزيدنا يقيناً أنّنا أمام كتاب للجوزقيّ، ولا تُعيننا على القطع باسم الكتاب الذي نقدّم له.

فأنا لا أستطيع أن أقول: إنّ «الجمع بين الصحيحين»، ظناً منّي أن يكون «الجمع» أكثر استيعاباً وجمعاً من هذا الكتاب. كما لا يمكن أن يكون هذا هو «المُخرَج على الصحيحين»، وهو لا يُسندُ كلّ الأحاديث التي أماننا، ولا

---

(١) الفتح ٣/١٣٣، والحديث (٥٣٥، ٥٣٦).

(٢) البخاري ٣/٤٥١، والحديث (٨٢١).

(٣) الفتح ٣/٣٧٣، والحديث (٦٢٩).

(٤) الفتح ٢/١٤٥، ١٤٧، والحديث (٥٨٣).

يورد مروياته على كلّ أحاديث الكتابين، يُقال إنّه مستخرج للمؤلف يُسند الأحاديث من طريق تلتقي مع أسانيد الشيخين. وقد يكون قول المؤلف في المقدمة «الصحيح من الأخبار» أقرب ما يصلح اسماً لهذا العمل، وإن لم نجد في المصادر ما يُسَعِّفُنَا لتقوية هذا القول، وإن كانت المصادر - كما سبق - مقصورةً في استيعاب أسماء مؤلفات الجوزقيّ. وقد يُعترض بأنّ هناك تناقضاً بين قوله «المجتمع على صحّته»، وإيراده بعض ما انفرد به أحد الشيخين.



### الكتاب بين الإسناد وحذفه:

تيسّر لي ثلاث مخطوطات للكتاب الذي أحقّقهُ، واحدة منها فيها إسناد لبعض الأحاديث، والثانية أُسندت فيها الأحاديث أنفسها، ولكن في خمس المخطوطة الأوّل ثم تخلّت عن ذكر الإسناد، والأخيرة لا إسناد فيها لأيّ حديث.

والنسختان الأوليان ورد في المقدمة أنّ المؤلف حذف إسناد «أكثر الأحاديث»، والثالثة لم يرد فيها كلمة «أكثر» ففيها أن المؤلف: حذف الأسانيد. فهل هذا جاء عفواً أو مقصوداً؟

وكان السؤال الذي لم يترجّح عندي جوابه مع سنواتٍ عشّتها مصاحباً الكتاب: هل كان تجريد الكتاب من الأسانيد من صَنعة المؤلف، أو من العلماء الذي رَووا الكتاب بعد، أو من النُّسَاح؟ أو: هل ألفه الجوزقيّ - أو أملاه على صورتين؟ ويزيد الأمر غموضاً النسخة التي ساقَت قِسماً من الإسناد وأغفلت سائرهُ.

وإذ اخترتُ أن أُخرِجَ الكتابَ بلا إسناد، رأيتُ أن أقَدِّمَ صورةً عن الأسانيد التي جاءت في النسخة المسندة منه:

إنَّ عدد الأحاديث المسندة في الكتاب قليلةٌ مقارنةً بأحاديث الكتاب كلّ،  
ثم إنها لا تسير على طريقة أو وتيرة واضحة:

فالكتاب الأوّل «الإيمان» فيه واحد وثمانون حديثاً، أُسند فيه من  
الأحاديث ثلاثة عشر، وهي ذوات الأرقام: (١، ٣، ١١، ١٢، ٢٠، ٢٢،  
٢٣، ٢٤، ٢٧، ٣٠، ٣٥، ٣٦، ٤٣) ثم لم يُسند أيّ حديث إلى آخر  
الكتاب. وفي الذي يليه «الطهارة» وأحاديثه اثنان وثمانون، أُسند ستة  
أحاديث، بدأ الكتاب بحديث مسند (٨٢)، ثم ذكر بضعة وعشرين حديثاً دون  
إسناد، وبعدها أُسند الأحاديث (١٠٨، ١١٥، ١١٨، ١٤٩، ١٥٠)، فإذا  
نظرنا في كتاب «الصيام» (٦٣١ - ٦٩٣) نجده لم يبدأ بإسناد، ولم يُسند من  
الكتاب كلّ إلا حديثاً واحداً قبيل آخر الكتاب (٦٩١). وكتاب «الصيد  
والذبائح» (١٢٣٠ - ١٢٤٥) أُسند الحديث الأوّل ولم يُسند غيره، وبعده كتاب  
«الضّحايا» لم يُسند أيّ حديث (١٢٤٦ - ١٢٥٣)، فإذا أتى بعده إلى كتاب  
«الأشربة» بدأه بإسناد الحديث الأوّل ولم يُسند غيره، وكذا في الباب الذي  
بعده - الأطعمة - أُسند الحديث الأوّل (١٢٧٧).

وهكذا في أكثر الكتب، قد يبدأ بإسناد حديث ثم يتوقّف، وقد لا يُسند  
شيئاً، أو يسند بضعة أحاديث، في صورة لا يُدرى منهاجها، ولا لِمَ اختارها!  
وإذا أُسندَ الجوزقيّ حديثاً عن شيوخه إلى التابعيّ عن الصحابيّ عن رسول  
الله ﷺ، ثم جاء بعده بحديث عن الصحابيّ نفسه أو عن غيره، فإنّ هذا لا  
يعني أنّ الحديث بالإسناد السابق. وقد تتبّعْتُ كثيراً من هذه الأحاديث فلم أرَ  
بين ما أورد له إسناداً وما جاء به بعده ارتباطاً في الإسناد. وكأنيّ بالمؤلف  
يذكر بين كلّ مجموعة من الأحاديث حديثاً مسنداً، أو أنه يفعل ذلك تذكيراً  
بأنّه يروي أو يُملّي الأحاديث مسندة.

وسأختار هنا بعض الأحاديث التي جاءت مسندة لتتأمّل فيها، ونخلص فيها

إلى بعض الحقائق:

قال الجوزقي: حدّثنا أبو حامد ابن الشَّرْقِيّ قال: حدّثنا أبو جعفر أحمد بن سعيد الدَّارِمِيّ قال: حدّثنا أبو عاصم قال: أخبرنا زكريا بن إسحق قال: أخبرنا يحيى بن عبدالله بن صيفي قال: أخبرنا أبو معبد مولى ابن عبّاس...

والحديث أخرجه البخاريّ من طريق شيخه أبي عاصم الضَّحَّاك، ومسلم عن أبي عاصم وغيره عن زكريا به<sup>(١)</sup>.

وروى الجوزقيّ عن شيخه أبي العبّاس الدَّغُولِيّ قال: حدّثنا مسلم بن الحجاج قال: حدّثنا أحمد بن حنبل قال: حدّثني محمّد بن جعفر قال: حدّثنا شعبة...

وهذا إسناده مسلم، وعنه رواه الدَّغُولِيّ. وأخرجه البخاريّ من طريق محمد بن جعفر<sup>(٢)</sup>.

ويروي الجوزقيّ عن مكّي بن عبّاد عن عبدالله بن هاشم - أحد شيوخ مسلم - عن أبي معاوية عن الأعمش عن زيد بن وهب عن ابن عبّاس...  
والحديث أخرجه مسلم عن عدد من شيوخه عن أبي معاوية، وأخرجه البخاري عن الأعمش عن زيد بن وهب به<sup>(٣)</sup>.

وشيوخه الثلاثة هم المقدّمون في الرواية، وقد يروي الحديث عن أكثر من واحد منهم، كما أنّه يروي أحاديث عن أحد شيوخه الثلاثة مع شيخ آخر من غيرهم، إضافة إلى ما نجده في الكتاب من ذكر عدد كبير من شيوخ الجوزقيّ

---

(١) الحديث (١)، والبخاري ٢٦١/٣، (١٣٩٥)، ومسلم ٥٠/١، ٥١ (١٩).

(٢) الحديث (١٤٦٢). ومسلم ١٩٧/١ (٢١٥)، والبخاري ٤١٩/١٠ (٥٩٩٠).

(٣) الحديث (٢٤)، ومسلم ٦٨٧/٢ (٩٤)، والبخاري ٥٤/٥ (٢٣٨٨).

الذي أخرج الكتاب عنهم:

قال: حدّثنا مكي قال: حدّثنا عبدالرحمن بن بشر عن عبدالرزاق عن مالك بن أنس عن...

ثم قال: وأخبرنا ابن الشرقي عن حمدان السلمي عن عبدالله بن مسلمة ويحيى بن يحيى وإسماعيل بن أبي أويس عن مالك عن عبدالرحمن... وهذا الحديث أخرجه البخاري عن شيخه عبدالله بن يوسف عن مالك. وأخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك<sup>(١)</sup>.

قال الجوزقي: أخبرنا أبو العباس الدغولي قال: حدّثنا محمد بن مشكان قال: حدّثنا عبدالرزاق قال: أخبرنا معمر عن الزهري.

قال أبو بكر (الجوزقي): وأخبرنا أبو حاتم مكي بن عبدان قال: حدّثنا محمد بن يحيى قال: حدّثنا عبدالرزاق عن معمر عن الزهري قال: أخبرني عبيدالله بن عبدالله بن عتبة عن ابن عباس...

والمؤلف يلتقي في إسناد هذا الحديث مع عبدالرزاق الذي أخرج الشيخان الحديث من طريقه<sup>(٢)</sup>.

وروى المؤلف قال: حدّثنا أبو العباس الدغولي وأبو عبدالله محمد بن يعقوب بن يوسف (ابن الأخرم) قالوا: حدّثنا عمران بن موسى عن عبيدالله بن عمر القواريري عن حماد بن زيد عن يحيى بن بشير بن يسار... والحديث عند الشيخين من طريق حماد بن زيد<sup>(٣)</sup>.

- 
- (١) الحديث (١٤٩)، والبخاري ٤٣١/١ (٣٣٤)، ومسلم ٢٧٩/١ (٣٦٧).  
(٢) الحديث (٣)، والبخاري ٢١٤/٨ (٤٥٥٣)، ومسلم ١٣٩٣/٣ (١٧٧٣).  
(٣) الحديث (١٠٤٧)، والبخاري ٥٣٥/١٠ (٦١٤٢)، ومسلم ١٢٩٢/٣ (١٦٦٩).

وروى عن أبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر الأعرابي بمكة عن الحسن بن محمد الصَّبَّاح الزَّعفراني قال: حدَّثنا يحيى بن عباد قال: حدَّثنا حماد بن زيد عن معبد بن هلال.. وأخبرنا أبو حامد.. عن حماد بن زيد...  
والحديث أخرجه الشيخان من طريق حماد بن زيد<sup>(١)</sup>.

وأخيراً نذكر ما أخرجه عن أبي جعفر محمد بن يحيى بن عمر بن علي بن حرب الموصلي ببغداد قال: حدَّثني جدِّي علي بن حرب قال: حدَّثنا سفيان عن الزَّهري عن علي بن حسين...  
والحديث عن الزَّهري عند البخاري ومسلم<sup>(٢)</sup>.

ومن هذا العرض الموجز يتَّضح لنا كيفية إسناده للأحاديث - التي جاء في نسخة من الكتاب نماذج منها، بأن يروي الحديث عن شيخه إلى أن يلتقي مع شيخ شيخه أو مع من هو أعلى منه مع أحد رواة الحديث عند الشيخين. وشيوخ المؤلف كثر في هذا الكتاب، وفي مقدِّمتهم مكِّي وابن الشَّرقي والدَّغولي، ولا نرى عمله هذا إلاَّ لِيُبيِّنَ لنا أنَّه مُسَنِّدٌ للأحاديث لا راوٍ للكتابين أو لكتب الصحيح كما فعل غيره، فلو نظرنا عند الحميدي في «الجمع» لوجدناه في آخر الكتاب يذكر لنا أسانيده التي قرأ بها الكتَّابين، ولو تأملنا مقدِّمة ابن الأثير لـ «جامع الأصول»، لرأينا كيف يسند الكتب التي جمعها. أما الجوزقي فإنَّه يسند الأحاديث. وهذا يزيدنا شكاً في أن يكون الكتابُ جمعاً بين الصحيحين.



(١) الحديث (١١)، والبخاري ٤٧٣/١٣ (٧٥١٠)، ومسلم ١٨٢/١ (١٩٣).

(٢) الحديث (١٠٤٠)، والبخاري ٤٥٠/٣ (١٥٨٨)، ومسلم ١٢٣٣/٣ (١٦١٤).

## مخطوطات الكتاب ومنهج التّحقيق

تيسّر لي الحصول على ثلاث من مخطوطات الكتاب، وهي نسخ كاملة جيّدة، كافية لتحقيق الكتاب وإخراجه، وهذه النسخ هي:

الأولى: مخطوطة محفوظة في الخزانة العامّة بالرباط - المغرب العربيّ (مخطوطات الأوقاف ١١٨ - مكتبة الزاوية الناصرية ٣٣٨)، وعنّها صورة في مركز جمعة الماجد بدبيّ، وقد تفضّل القائمون عليها مشكورين بتصوير نسخة من المخطوطة.

وفي أوّل المخطوطة صفحة كتب فيها: كتاب الجمع بين الصحيحين: صحيح البخاريّ ومسلم، صنّعه أبي بكر الجوزقي. وفيها أنّ الذي أملاه هو محمّد بن أبي بكر بن يوسف الفرغاني بسمرقند سنة تسع وسبعين وخمسائة. وبعد مقدّمة الجوزقيّ إسناد الكتاب من الفرغاني عن أبي سعد السمعاني (ت سنة ٥٦٢هـ)، عن شيخه أبي عبدالله محمد بن الفضل الفراوي (ت سنة ٥٣٠)، عن أحمد بن منصور بن خلف المغربي، أحد تلاميذ الجوزقي (ت حوالي سنة ٤٦٠هـ) عن الجوزقي.

وفي أوّل الكتاب وآخره أنّ كاتبه ومالكه محمد بن محمد بن عبدالعزيز التّوقّدي سنة ٥٨١هـ، وفي آخره حضوره مجلس الإملاء، وسماعه الكتاب سماعاً صحيحاً على ما اشترطه المحدثون، ثم ذكر لمن سمّعه وحضّر المجالس من العلماء.

وهذه النسخة المسموعة الموثّقة هي التي ورد فيها إسناد للأحاديث في بعض المواضع، وتقع في اثنتين وثمانين ومائتي ورقة، في كلّ صفحة من صفحتي الورقة ما بين سبعة عشر إلى عشرين سطراً، وخطّها نسخيّ عاديّ واضح. كُتبت العنوانات بخطّ أكبر، وخطّت خطوط صغيرة فوق بداية

الأحاديث، وعلى حواشي الكتاب شروح لبعض الكلمات، وتعليقات مختلفة، وهي تخلو من الضبط، وفيها إغفال لنقط الكلمات أحياناً. ورمز هذه النسخة (ج).

والمخطوطة الثانية: من مقتنيات المدرسة الأحمدية بحلب (٢٠٣)، كُتب على غلافها: «كتاب الصحيح من الأخبار في ذكر أحاديث النبي المختار ﷺ - الجمع بين الصحيحين».

وفي أولها إسناد للكتاب إلى الجوزقي. وفيها ذكر إسناد الأحاديث إلى الورقة الثامنة والثلاثين - خمس الكتاب - ثم أُغفلَ بعد ذلك.

وعدد أوراق النسخة ثمان وتسعون ومائة، في كلّ صفحة تسعة عشر سطراً، وقد كتبها حسن بن إسرائيل بن أحمد القرشي بطرابلس الشام سنة ست عشرة وسبعمائة.

والنسخة مقابلة على نسخة أخرى، وفيها بعض التصحيحات. وكُتبت عنوانات الأبواب بمداد مختلف وخط أكبر، ووضع (..) في بداية كلّ حديث في ثلثها الأول، ثم مُيّزت بدايات الأحاديث (عن) بمداد مختلف. ورمزها (ص).

ج- والأخيرة من نسخ الكتاب من مخطوطات حلب أيضاً، كُتب عليها «كتاب متفق الصحيحين للجوزقي» وبدأت النسخة بغير إسناد: قال الإمام... الجوزقي... وهي تخلو من إسناد أيّ حديث.

وتقع النسخة في مائتين وخمس وثلاثين ورقة، في كلّ صفحة واحد وعشرون سطراً، كتبها محمد بن علي بن عبد الكريم عن طرخان سنة خمس وثمانين وسبعمائة. وخطها نسخي عادي، عنوانات الأبواب بخط أكبر.

وفي النسخة نقول كثيرة، وشروح مطوّلة للأحاديث عن بعض المصادر، وألحق

بها أوراق لكتابة الحواشي (طيارات)، وفي أول المخطوطة فهرس لموضوعاتها.

وعلى هذه النسخة ملحوظتان:

أولاهما: أنها تتفق مع النسخة السابقة اتفاقاً كبيراً، عدا الإسناد الذي في مقدمتها، وإسناد بعض الأحاديث في الأوراق الأول، حتى إن بعض الأحاديث أو الروايات التي وردت فيهما ولا نجدتها في الأولى، تكتب في إحدى النسختين وتستدرك مع تصحيحها في الأخرى على الحاشية، وهذا يعني أنهما أخذتا عن مصدر واحد<sup>(١)</sup>.

وثانيهما: أن المخطوطة وقع اضطراب في أوراقها، كأن تكون بُعِثَت وأُعيد ترتيبها خطأ، ثم رُقِّمت بعد ذلك الترتيب، فإذا رُجِعَ إليها حُكِمَ عليها بالنقص في مواضع كثيرة، ولكن بعد التدقيق والمراجعة على المخطوطتين الأخرتين، تمكَّنت من إعادة ترتيب الأوراق، وتأكدت أنه ليس فيها سقط ولا نقص.

وهذه النسخة رمزها (م).



وأما عن منهجي في تحقيق الكتاب فأقول:

إنَّ أول ما يَهْدَفُ إليه محققُ كتابٍ أن يُقَدِّمه على أقرب هيئةٍ أرادها المؤلف، وأفضل صورة يُقَادُّ منه وينتفع به. وإذا كان الجوزقي أراد أن يُسَهِّلَ ما في الصحيحين، ويُخَفِّفَ المُنْةَ عن الراجعين إليهما، فَعَمِلَ ما عَمِلَ من الاختصار والحذف، فإنَّ الوجهَ ألا يُعَيَّرَ ما أراد، وألا نُطَوَّلَ الكتاب بالحواشي والتعليقات فنُقَسِدَ عليه المُراد.

ولتحقيق ذلك اخترتُ تقديم النسخة غير المسندة من الكتاب، للاختلاف

(١) ينظر على سبيل المثال الأحاديث ٤، ٢١٠، ٢٢٧، ٢٣٥، ٢٣٨، ١١٢٢، ١٤١٢،

١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٧٧...

في إثبات بعض الأسانيد أو حذفها بين النسخ، ولأنَّ أسانيد أحاديثه قليلة، فإن كان الغرضُ منه بيانُ صحّةِ أسانيده وسماعاته، وموافقتها لأسانيد الشيخين، فقد تحدّثنا عن ذلك، وقَدّمنا منه ما فيه الكفاية.

والنسخة المغربية من نسخ الكتاب هي الأقدم، وعليها سماعات وقرئات، ثم النسختان الأخريان متقاربتان زماناً، ولا يقع بينهما كبيرُ اختلاف، كما أنَّ بين أيدينا الصحيحين، وهما أصلان يضافان إلى نسخ الكتاب. ومن ثم ملّثُ إلى الأخذ بمنهاج الجمع والتوفيق بين النسخ، وعدم جعل المغربية أصلاً مطلقاً، وإن كانت مُقدّمةً عند اختلاف النسخ. وما كان في نسختي م، ص من أحاديث وروايات أخلّت بها نسخة ج، فقد أثبتّ منه ما ترجّح عندي صحّته ممّا ورد في الصحيحين.

وفي كلّ هذه الأحوال كانت الإشارة إلى الخلافات بين النسخ مقصورة على ما كان كبيراً، أو ذا مدلول، مع التنبيه على السقّط والحذف الذي وقع في النسخ. أمّا ما كان من اختلافات يسيرة بين النسخ، وما كان من زيادة بعض الألفاظ وحذفها، ممّا لا يؤثر في معنى الحديث، فإنني لا أنبّه عليه، وكذلك الاختلاف بين ما في النسخ وما في الصحيحين من بعض الكلمات والجمل، والتقديم والتأخير...

وفي تخريج الأحاديث كان عليّ أن أبحث عن الرواية التي ذكرها المؤلف، عن الصحابيِّ والتابعيِّ اللّذين اختار روايتهما. ولمّا كان الحديث يمكن أن يكون عند البخاري - غالباً - في مواضع متعدّدة، ومنها ما يكون أسبق من الرواية التي عُرِزَ الحديثُ لها، فقد أحلّْتُ إلى مواضع آخر للحديث، وقد أذكر الموضع الأوّل الذي ذكّر فيه، وذكّر فيه المحقّق أطرافه - أي الموضع المختلفة التي ورد فيها. وفي كلّ هذا لم تكن الإشارة إلى البخاري ومسلم أو أحدهما تعني الموافقة والاتّفاق التامّ، ولكن هي أقرب الروايات إلى التي أخرجها الجوزقي وجعلها ممّا أخرجاه. أمّا إذا كان الاختلاف كبيراً فأنبّه عليه.

وكنْتُ أقَدِّمُ البخاريَّ على مسلم كعادة الأئمَّة، فإنَّ فعلتُ ذلك فيعني أنَّ الرواية هي أقرب للبخاري، أو هي للشيخين جميعاً، أمَّا إذا كانت الرواية هي رواية مسلم تماماً، فإنِّي أقَدِّمُ ذكر مسلم على البخاري ويذكر الجزء والصفحة ورقم الحديث، فيقال: البخاري ٢٠/٣ (١١٣٧)، ومسلم ١٠٢/١ (١٠٦)، فهو إشارة إلى الجزء، ثم الصفحة، ثم رقم الحديث.

أما جاء في الكتاب من أحاديث قد تكون مختلفة عن رواية الشيخين فخرَّجْتُها من غيرهما، وكذلك فعلتُ في بعض الأسانيد التي لم أفق عليها عندهما. وما حكم عليه المؤلِّف أنَّه لأحد الشيخين، أو سكتَ عنه ففُهم أنَّه لهما وكان على غير ذلك، فقد نَبَّهْتُ عليه، ولم أُغفلُ منه شيئاً.

وشرحتُ بعضَ الألفاظ التي تحتاج إلى شرح، وعلَّقتُ على بعض ما احتاج إلى تعليق في الكتاب.

وأحلتُ في أوَّل كلِّ كتاب أو باب إلى «جامع الأصول» لابن الأثير، و«الجمع» للموصلي، لوجود مزيد من الأحاديث في الباب.

ورقَّمتُ الأحاديث ترقيماً مسلسلاً، ولم أستثنِ من الترقيم إلَّا ما نصَّ المؤلف على أنه لفظ أو رواية، أو ما هو جزء وكلمات من الحديث المرقَّم.

وبعد،

فهو ذا الكتاب بين أيدي قراء حديث رسول الله ﷺ ومحبيه، يظهرُ بعدَ أكثر من عشرة قرون ونصف من تأليفه، سائلين الله تعالى أن ينفعَ به، وأنَّ يغفرَ لنا، ويجعله في ميزان أعمالنا. والحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

☆ ☆ ☆

د. علي حسين البواب

# **صور من مخطوطات الكتاب**





بسم الله الرحمن الرحيم رب سروركم

الحمد لله المشكور عن النعمان ما تقول به منها وعبركم في  
له من سكره عليها ما لا تحصى والسرور والسرور والسرور  
الله على خرمين والسرور والسرور من سرور رزقي افضل  
وصلى محمد عبده ورسوله على ائمة من ائمة عليا والمسلمين  
الطمين الطاهر من ماله وشره ومجانيه وسلم تسليما  
كلام

نقل  
من  
دار  
السرور

صحة ابو عبد الله محمد بن احمد بن الحارثي الحنفي والحق  
الحجج القشيري رحمهما الله المذكورين في الحوزة  
طريق ابيها الحنفية بذلك تسهيل السيل الراغبين في  
و تخفف الحق عنهم في الكفاية والحمل في السفر والحضر  
عند اخر كل طرف فورا ما ارجاه احدهما ارجوه والان وما  
ذكره ذكره فهو مما ارجاه جمعنا والله ولي التوفيق  
عليه والعالمين من الزلل والنقص فيه ما اول ما نبه عليه  
كتاب  
وغيرها في الشريعة يعلم الواه الا ساء ركن الدين محمدا  
اذ بعد اخيرا لا مة بقاء السالكين ساء خلقه الله

نقل  
من  
دار  
السرور

بنى المنبر قال  
 ارجو ان يكون من عماران قال عمار الله ان هاجم قال ج ليس من سعد  
 قال ج البقي الجاني قال جدي عمار الشجر عن ابن عمر انه قال قم فطعنا  
 على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فحمد الله واثنى عليه ثم قال  
 بعد ما انزل الحجر انزل حجرها يوم نزل وهي من خشه من الجنة والبر  
 في العسل والنور والشجر والبر ما خامر العقل قال  
 عنه في النساء كتاب الحج بين النبي بين يوم النحر  
 من في السنة احدى وعاش وخمسائه والحمد لله رب العالمين  
 والصلو على رسوله وجيزته من بريته محمد خاتم النبيين علي  
 ما بر الا بها والمرسلين علي وآله **باب** في النبا من اجتمع وجب  
 الله في يوم المعين على من في العبد الصفي المعبر عنه التواضع الى  
 رحمه الله محمد بن محمد بن عبد العزيز الوفاء في رسم الله نوبى سمع  
 في سحر الاسرار واسك لعون الله وحسن توفيقه والصلو على  
**باب** في فضل الله عنه روى عن هلال بن تسليما في  
 الله انه قال **باب** في فضل الله عنه روى عن هلال بن تسليما في  
 عليه وسلم وهو جالس مع اصحابه يعظهم ويحكم معهم فلما  
 كلامه حول الناس يقولون حتى نقيت انا وحدي وقول  
 الله فعلمت يا رسول الله انك في ما قلت مع اصحابك فعال عليه  
 السلام هات محمد بن عبد الله في حجة معي فقال عليه السلام  
 في حجة في حجة وان الجيرة وان اعطيتا اليوم العاشر

علي الله وكلي وهو خشي  
 حضر الامام الزاهد صلي الله عليه وسلم  
 النوقري وام الله فحمدته وعزته مجلس الاملا وسبع كتاب  
 الجمع بين الصالحين في قوله الامم وانسخه نفسه بيضا صحيا  
 نفعه الله وابنا ناسرا والاطلاق ثابت له في النقل والرواية  
 عما شبهه المحمديون من الاحتياط والتجوز عن التصحيف  
 والتجريف والله جل وعز يوفقه لامثاله والعلم بها  
 والاحلاص فيها وكنت العبد الضعيف ابو عبد الله محمد  
 ابي بكر بن يوسف يوم الجمعة لعشرين من ذي الحجة سنة احدى  
 وثمان مائة وخمسمائة

عن الحسن بن علي بن فضال عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال إن الله تعالى يحب  
 المؤمن الذي يحسن الخلق ولا يهتم بما كان عليه من الدين ولا بما كان عليه من العلم  
 ولا بما كان عليه من النعمان ولا بما كان عليه من النقصان ولا بما كان عليه من  
 النعمان ولا بما كان عليه من النقصان ولا بما كان عليه من النعمان ولا بما كان عليه من النقصان

[illegible]



النسخة ص

وفى هذا اليوم

أما من جبريل على القامحة ما لا يقولون ومنهم من يقولون أنهم من بعد الأذنين  
 قال بعد سورة الأنفال قال تلك سورة من قال سجد فقلت الحسن قال ثلاث من  
 الظير عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه قام خطيباً على منبر رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فمد الله وأمر عليه ثم قال أما بعد فإن الجزل بحرمها يوم تزل وهي من حرمه  
 من الكذب والتمز والفضيلة والبر والشجيرة والجز ما طامر العقل

هذا هو الكتاب  
 الذي ذكره الله  
 في القرآن

ثم الكتاب  
 بحمد الله وعونه ولطفه وحسن توفيقه في هذا الجنس من عيون من الله الحوسنة  
 ست عشرين سنة به بطر الشاشام المصوريه المتخذة على يد اقره عيساه تكل  
 حسن اسراييل بن ابراهيم الخبير القرن السافى الذي تفقد الله العلم وعفوه ورحمه  
 ورحم من رحم عليه وعلى جميع المسلمين المخلصين عونه ورحمه ما عاين

اموت ويبقى كتابا قد كتبه فالت من بقا الكتاب فعالمنا

الحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

انعد الخير تعرفت ولا تفعل الشرحا را عاينها ما يرب  
 لس الخير من يسومها فعلمها ولا ايساها لس  
 وطا اسطر فعلا ما محمد وآله وصحبه وسلم

# كتاب مفتاح الحكماء

لشيخ الأمام العالم العلامة

أبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد

أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد

الشيبي الجوزقي

رحمه الله

النسخة م





